جيرمي وايلدمان *

النيوليبرالية باعتبارها معونةً للاستعمار الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة بعد أوسلو

مقدمة: بناء السلام في الشرق الأوسط بعد أوسلو

حينما جرى التوقيع على اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣ ، كان هذا التوقيع مدعاةً لتفاؤل حقيقي عمّ جميع أنحاء العالم ورأى أن السلام كان سيحلّ قريبًا في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من بعض الانتقادات البارزة (Said 1993)، فقد عَمَدت أغلبية من المراقبين الذين صدحوا بصوتهم إلى تجاهُل الأصوات التي ساورتها الشكوك وطمْسها على نحو واضح لا لَبس فيه. فقد أرادت هذه الأغلبية أن تعتقد بأنه كان في وُسع الإسرائيليين والفلسطينيين إحلال السلام بناءً على الأسس الليبرالية التي ارتكزت الاتفاقية عليها. ومن أجل تقديم المساعدة في تعزيز هذه العملية والمضيّ بها قُدمًا، شرع عدد لا يُحصى من الدول والجهات الفاعلة من غير الدول في تقديم مساهماتها من التمويل الذي وُجِّه لرفد المعونة الإنمائية في فلسطين. وقد أُنجِز هذا الأمر على أساس الافتراض الضمني الذي يقول إنه كان من الممكن أن يقبل الفلسطينيون هذه المعونة باعتبارها نوعًا من «عوائد السلام» التي يجنونها مقابل تخلّيهم عن العنف تجاه إسرائيل (Le More 2008, 89). وكان التوقُّع السائد يرى أن الفلسطينيين قد يأخذون هذه المساعدة والتوجيهات التي يُميلها المانحون ويستفيدون منها في بناء دولة ديمقراطية ليبرالية، يركّزون فيها على تجارة السوق الحرة القائمة على التعاون مع إسرائيل، عوضًا عن تركيزهم على النزاع.

وقد عكس هذا التوجه إيمان الليبراليين الكلاسيكي في الاستقامة المتأصّلة لدى الفرد (والسوق)، والقدرة التي تملكها المؤسسات السياسية (والسوق) على تعزيز التقدم على الصعيد

* دائرة العلوم الاجتماعية والسياسات، جامعة باث، باث، المملكة المتحدة.

وكان هؤلاء يعملون على أساس الافتراض الذي يرى أن الفلسطينيين كانوا يُعَدّون شعبًا متخلّفًا، وأنهم كانوا يبدون استعدادًا أصيلًا للميل نحو الاستبداد والنزعة القتالية والعنف، على نحو يختلف تمام الاختلاف عن الليبراليين الغربيين. ولذلك، كانت الضرورة تقتضي وجود تلك السلطة الفلسطينية التي تتولّى زمام الحكم من أجل تأمين المساعدة والعون في قمع الميول الفطرية المتأصلة في نفوس الفلسطينيين تجاه العنف، في الوقت ذاته الذي تعمل فيه على إثرائهم وتشجيعهم على التعايش في إطار اتّحاد يلفّه الوئام مع إسرائيل.

الاجتماعي، والفكرة التي تقول إن الدول تملك القدرة على إقامة تعاون مثمر وله مغزاه مع بعضها بعضًا (من خلال السوق في العادة). ووفقًا لهذا النموذج الليبرالي، تدرك الدول التي تتحلّى بالعقلانية بأن الرفاه العام الذي تتمتع به الواحدة منها يرتبط ارتباطًا وثيقًا برفاه الأخرى، بالنظر إلى أن المكاسب التي تحققّها تلك الدول مجتمعةً من خلال عملها معًا يفوق من حيث الأرقام المطلقة ما يُحتمل أن تجنيه إحداها بمفردها من ناحية نسبية. وضمن هذا الإطار المنطقي، فقد ساد التوقع بأن يحرز الإسرائيليون والفلسطينيون، في نهاية المطاف، قدرًا أكبر من المكاسب التي يجنونها من خلال عملهم يدًا بيد مما يحققه كل طرف بمفرده في سياق النزاع أو في رحى الحرب. وسوف يفضي هذا التعاون، مع مرور الوقت، إلى شكل من أشكال الاعتماد المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث يبلغ الأمن والقوة درجة أقلّ في أهميتهما مما تكتسبه العلاقات الاجتماعية والسياسية المتعددة التي قامت بينهم، وذلك من قبيل المؤسسات والاتفاقيات المشتركة (Keohane and Nye 1998, 83). ومن شأن هذا الوضع أن يساعد في نقض طابَع الصراع الذي تكون فيه «الغَلبة من نصيب طرف واحد على الطرف الآخر»، حيث كانت الموارد الاقتصادية محدودة وتُعَدّ السيطرة عليها فوزًا لذلك الطرف على حساب الآخر. وبذلك، يستطيع كل جانب، بدلًا من خوض القتال مع الجانب الآخر، أن يُجري التبادلات التجارية من موقع القوة الذي يتبوّأه، بحيث يحقق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة له على نحو يعود بالفائدة على الجميع، في الوقت الذي يعمل فيه الجانبان على اجتراح الحلول لأي مشاكل تبرُز بينهما من خلال الحوار. وفيما يتعلق بإسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، فمن شأن هذا التعاون أن يحفّز المكاسب الاقتصادية المتبادَلة، ويعزز السلام ويوطد عُرى السلام، ويقود إلى تحقيق قدر أكبر من النمو الاقتصادي في دائرة ميمونة من السلام الذي يعززه النمو الاقتصادي. لقد كانت اتفاقية أوسلو في جانب لا يُستهان به منها خطة ترمي إلى إقامة سلام اقتصادي.

ومع ذلك، فقد كان الفلسطينيون في حاجة إلى حكومة رشيدة لكي يتحقق هذا الواقع. ولكي تكون هذه الحكومة حكومة رشيدة، كان ينبغي لها أن تكون ديمقراطية ليبرالية على غرار الحكومات القائمة في إسرائيل وبقية دول الغرب. وهكذا نشأت الحاجة الفورية التي استدعت من المانحين أن يمدّوا الفلسطينيين بسلطة حاكمة قوية في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يكون في مقدورها أن تنفِّذ برنامج هندسة اجتماعي واسع النطاق ويتولى الغرب دفّة قيادته من أجل بناء ديمقراطية ليبرالية. وكان هؤلاء يعملون على أساس الافتراض الذي يرى أن الفلسطينيين كانوا يُعَدّون شعبًا متخلّفًا، وأنهم كانوا يبدون استعدادًا أصيلًا للميل نحو الاستبداد والنزعة القتالية والعنف، على نحو يختلف تمام الاختلاف عن الليبراليين الغربيين. ولذلك، كانت الضرورة تقتضي وجود تلك السلطة الفلسطينية التي تتولّى زمام الحكم من أجل تأمين المساعدة والعون في قمع الميول الفطرية المتأصلة في نفوس الفلسطينيين تجاه العنف، في الوقت ذاته الذي تعمل فيه على إثرائهم وتشجيعهم على التعايش في إطار اتّحاد يلفّه الوئام مع إسرائيل. وقد افترض المانحون أن هذه التغييرات التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة قد تتيح لإسرائيل الشعور بأنها تنعم بالأمن الذي كانت في حاجة إليه بصفتها الديمقراطية الليبرالية الوحيدة في الشرق الأوسط الذي يسوده العنف، لكي تعمل بعد ذلك على تفكيك استعمارها، وبالتالي تمنح الفلسطينيين متنفّسًا ليستتبّ السلام وتترسخ جذوره.

وقد مثّلت هذه الخطة شكلًا بديلًا من أشكال الليبرالية، ويُعرف بمسمّى النيوليبرالية، حيث يتّسم هذا البديل بقدر كبير

يخلص الفصل إلى ملاحظة مفادها أن الليبرالية تجمعها علاقة تاريخية طويلة مع الاستعمار وأنها تقدّم العون والمساعدة في تعزيز هذا الاستعمار وترسيخه. وبناءً على ذلك، فإن الواقع الذي يرى أن البرنامج النيوليبرالي الذي اعتمده المانحون في ميدان التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة كان، في حقيقة الأمر، يُلحِق الضرر بالفلسطينيين من خلال إسهامه في إرساء دعائم الاستعمار الاستيطاني لم يكن بالأمر الجديد الذي لم تسبقه سابقة، ولا سيما في الغرب.

من نزعته المركزية وبامتداده من القمة إلى القاعدة. ولم يكن هذا التوجه يعكس التطلّعات التي حملها الفلسطينيون بامتلاك زمام السيادة على أرضهم، وكان مشحونًا بالقيم المعيارية المتحيّزة التي نشأت في أوساط حلفاء إسرائيل في الغرب. فهناك، أنحى هؤلاء باللائمة عن العنف، وعلى وجه يغيب عنه التكافؤ، على الطرف الضعيف المتضرّر من الاحتلال العسكري الذي يمارس العنف بحقه. وانعكس هذا اللّوم في المطلب الذي ما انفكّت الحكومات الغربية توجّهه إلى الفلسطينيين، وتطالبهم فيه بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل بصفتها دولة، في الوقت الذي لم توجّه فيه هذه المَطالب نفسها إلى إسرائيل على الإطلاق. ولم تقدّم الخطة المذكورة تفسيرًا يبيّن المغزى من تعطُّش إسرائيل لتأمين المورد الذي يمسّ وجودها على نحو يفوق غيره، وهو الأرض، بينما غضّ صُنّاع السياسات في الغرب الطرف عن النزعة الإقليمية التي ينطوي عليها الاستعمار الاستيطاني الذي تنتهجه إسرائيل وأنكروها، بل ولم يستوعبوها ببساطة. فضمن إطار هذا الفهم الذي لا يخفى خطؤه الصارخ للسياق الفعلي الذي وَسَم النظام الاستعماري الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة اجترح المانحون نموذجًا لتقديم المعونات. ولم يكن مصير هذا النموذج الفشل فحسب، بل إنه تسبّب في تفاقُم الظروف الكامنة وراء الاحتلال الاستعماري، مما جعل الوضع الاقتصادي والأمن الإنساني في حال أسوأ بكثير مما كانا عليه من قبل.

يبيّن هذا الفصل الطريقة التي أسهمت المعونات الإنمائية النيوليبرالية من خلالها في رفد الاستعمار الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو يتناول هذا الجانب من خلال الوقوف على ما تعنيه النيوليبرالية وبيان العلاقة التي تجمعها بالليبرالية في المقام الأول، ثم يستعرض نموذج المعونات الإنمائية الذي يطبّقه المانحون في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٩٣ ، ويعرّج على الأسباب التي جعلت من هذا النموذج نموذجًا نيوليبراليًا. ويبسُط هذا الفصل، بعد ذلك، الخلفية التاريخية للمعونات التي تُقدّم للفلسطينيين والطابع المركزي الذي فُرض برنامج المعونات النيوليبرالي عليهم من خلاله. وبناءً على ذلك، يلاحظ الفصل كيف مثّلت التنمية شكلًا من أشكال الهيمنة التي سُلِّطت على رقاب الفلسطينيين، في الوقت الذي أشاح فيه المانحون ببصرهم عن السياق الاستعماري الاستيطاني، الذي فُرض فيه برنامج المعونات الذي لا يتناسب البتّة مع التصدي للاستعمار الاستيطاني ومجابهته. ويخلص الفصل إلى ملاحظة مفادها أن الليبرالية تجمعها علاقة تاريخية طويلة مع الاستعمار وأنها تقدّم العون والمساعدة في تعزيز هذا الاستعمار وترسيخه. وبناءً على ذلك، فإن الواقع الذي يرى أن البرنامج النيوليبرالي الذي اعتمده المانحون في ميدان التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة كان، في حقيقة الأمر، يُلحِق الضرر بالفلسطينيين من خلال إسهامه في إرساء دعائم الاستعمار الاستيطاني لم يكن بالأمر الجديد الذي لم تسبقه سابقة، ولا سيما في الغرب.[1]

إطار المعونات المقدَّمة للفلسطينيين النيوليبرالية في الأرض الفلسطينية المحتلة

طالما تطلّعت النيوليبرالية، بوصفها فلسفة سياسية وأجندة سياساتية، إلى الدولة من أجل إعادة تشكيل المجتمع وجمع أفراده على المُثل التي تراها. ولا تعني النيوليبرالية الحرية المطلقة، بل تمنح الحكومة عِوضًا عنها دورًا محوريًا في تشكيل الطريقة التي يجري من خلالها تعريف المجتمع والحرية الاقتصادية ومباشرتها وتجسيدها (Davies 2017). وتعمل النيوليبرالية ضمن إطار النظرة المتشائمة التي أرساها «توماس هوبز» في الفكر

تشكّل التجارة في نظر النيوليبراليين العنصر المحوري الذي يرتكز عليه التعاون في شؤون العالم. ولهذا السبب، تضرب جذور المعتقدات النيوليبرالية، في جانب كبير منها، في رأسمالية السوق الحرة، وهي تعزز المبادئ التي تقوم عليها رأسمالية السوق الحرة. بل إن عددًا ليس بالقليل من المناصرين الذين يدينون بالولاء للنيوليبرالية يعتقدون أن الرأسمالية - والديمقراطية - تتعارضان تعارضًا أصيلًا مع الغزو والصراع.

السياسي، حيث يفترض وجوب قيام سلطة مركزية قوية تطرح فيه الدولة المطلقة إطارًا مسلَّمًا به للحرية، و«يشترط احتياطيات لا يُسبر غورها من القوة التي تكتسي طابعًا مركزيًا من أجل المحافظة على مجتمع مدني وضمان دوامه» (Davies 2017). والنيوليبرالية مدافع شرس عن الحق الليبرالي الذي يتمتع به الفرد في الملكية الخاصة والحق في تداول السلع على المستوى الدولي. وبالنسبة للنيوليبراليين، تحتل الحوافز الاقتصادية القدر نفسه من أهمية الشواغل العسكرية، لأن التبادل التجاري والازدهار اللذين يقومان في أساسهما على اقتصاد السوق الحرة يُعَدّان الترياق الأفضل للنزاع (Keohane and Nye 1987, 729). ويفترض هؤلاء النيوليبراليون بأن نظامًا تجاريًا مفتوحًا يوفر للدول طرقًا لتحويل مواقفها من خلال النمو الاقتصادي، دون تغييرها عن طريق الغزو العسكري، وأن الدول كافة تستطيع بعد ذلك أن تستفيد من النمو الذي يشهد التحسن في جَنْي مكاسب إجمالية إيجابية يحظى بها الجميع (Rosecrance 1986, ix). وفي الواقع، تشكّل التجارة في نظر النيوليبراليين العنصر المحوري الذي يرتكز عليه التعاون في شؤون العالم. ولهذا السبب، تضرب جذور المعتقدات النيوليبرالية، في جانب كبير منها، في رأسمالية السوق الحرة، وهي تعزز المبادئ التي تقوم عليها رأسمالية السوق الحرة. بل إن عددًا ليس بالقليل من المناصرين الذين يدينون بالولاء للنيوليبرالية يعتقدون أن الرأسمالية – والديمقراطية – تتعارضان تعارضًا أصيلًا مع الغزو والصراع. وهذا هو السبب الذي حدا بمعظم المانحين الرئيسيين الذي أمدّوا الفلسطينيين بالمعونات إلى الاعتقاد بأن بناء الدولة الديمقراطية واقتصاد السوق الحرة يُعدّان محاور جوهرية لا بد منها لتحقيق السلام.

ولا ينبغي إساءة تفسير نظرية العلاقات الدولية النيوليبرالية باعتبارها هي نفسها النظرية الاقتصادية النيوليبرالية، حتى مع أن هاتين النظريتين غالبًا ما تكمّل الواحدة منهما الأخرى. فالنيوليبرالية القائمة على العلاقات الدولية يتمثل شغلها الشاغل في التعاون بين الدول في الشؤون الدولية، حيث تفترض أنه يجب أن تُعنى الدول في المقام الأول بالمكاسب المطلقة التي تستطيع أن تحققها وتجنيها من العمل مع بعضها بعضًا. أما النيوليبرالية الاقتصادية فينصب اهتمامها على الطرح الذي يقول إن «أفضل طريقة تكفل تعزيز رفاه البشر تكمن في تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الحريات الريادية ضمن إطار مؤسسي يتميز بحقوق الملكية الخاصة، والحرية الفردية، والأسواق التي لا تثقل كاهلها القيود والتجارة الحرة» (Harvey 2007, 22–23). وحتى لو سارع أهل الاختصاص في هذا الجانب إلى طرح تفسير يرى أن كل ميدان ينفرد بنفسه عن غيره، وربما يعود السبب وراء ذلك إلى أن هؤلاء يتناولون عوالم مختلفة من أوجه التفاعل بين البشر، فإن هؤلاء المختصين يكمّلون بعضهم بعضًا بصورة تامة. فعلى سبيل المثال، تُعَدّ النيوليبرالية القائمة على أساس العلاقات الدولية نصيرًا قويًا من أنصار النظرية الاقتصادية النيوليبرالية، في الوقت الذي تُعَدّ الاثنتان من نتاج الليبرالية.

وتتمتع النيوليبرالية، بوصفها نموذجًا، بتأثير واسع في السياسة الخارجية الأميركية، وفي أوساط حلفائها الغربيين كذلك. وقد غدت النيوليبرالية، وسابقتها الليبرالية، تحظيان بقدر هائل من التأثير والانتشار باعتبارهما أيديولوجيا إلى درجة دفعت المواطنين في الدول الغربية إلى إدماج مبادئهم ومؤسساتهم إدماجًا كاملًا في سياستهم الداخلية وشؤونهم الخارجية التي ما عادوا يملكون القدرة على التصور بأنها قائمة بذاتها وبصورة متميزة عن غيرها (Doyle 1983, 205). وقد باتت هذه المبادئ تشكّل القاعدة. وعندما يتبنّاها المرء، فإن ذلك يفرز الأثر الذي يجعله يبدو في نظر معظم المواطنين الغربيين شخصًا ليس له من ميول سياسية.

فإذا تحدّث المانحون من الغرب عن تقديم المساعدات «التي ينتفي عنها الطابع السياسي»، فإن ما يعنونه على وجه الحقيقة - ودون أدنى تفكير - يكمن في أنهم يقدّمون حزمة من المعونات النيوليبرالية التي تقترن بالقيم وتتشبّع بها. وبناءً على ذلك، فعندما شرع المانحون في العام ١٩٩٣ في مهمة ترمي إلى منح الفلسطينيين مؤسسات الدولة الحديثة حسب نموذج الصورة «الحضارية» التي تَسِم الغرب (Long 1990)، فإنهم كانوا يعنون في واقع الأمر دولة يجري تشكيل نمطها حسب القواعد النيوليبرالية الغربية على وجه التحديد.

وغدت النيوليبرالية تمثل القاعدة التي يعتقد المواطن الغربي أنه ينبغي تنظيم حياة الدول العادية، والجهات الفاعلة التي لا تمثل الدول، على هدي منها. ويصف دونكان بيل (Duncan Bell) هذا كما لو كان وضعًا لا يتميز فيه سوى النزر اليسر عن «نطاق الخطاب الذي تتبنّاه الليبرالية» في السياسية الأنجلو–سكسونية والنظرية السياسية الأكاديمية السائدة، حيث أن «معظم هؤلاء الذين يعرّفون أنفسهم على أنهم اشتراكيون، ومحافظون، وديمقراطيون اجتماعيون، وجمهوريون، وأتباع من أنصار السياسة الخضراء، ونسويات وفوضويون قد جرى دمجهم من ناحية أيديولوجية، سواء شاءوا ذلك أم أبَوْه» (Bell 2014, 689). وحسبما يبيّنه مايكل دويل (Michael Doyle)، فالنيوليبرالية عبارة عن أيديولوجيا، وقد «شكّلت مفاهيم العلاقات الخارجية وإمكانياتها لدى المجتمعات السياسية، حيث تتراوح من الرفاه الاجتماعي أو الديمقراطية الاجتماعية إلى الحرية المطلقة» (Doyle 1983, 206). ولذلك، فإذا تحدّث المانحون من الغرب عن تقديم المساعدات «التي ينتفي عنها الطابع السياسي»، فإن ما يعنونه على وجه الحقيقة – ودون أدنى تفكير – يكمن في أنهم يقدّمون حزمة من المعونات النيوليبرالية التي تقترن بالقيم وتتشبّع بها. وبناءً على ذلك، فعندما شرع المانحون في العام ١٩٩٣ في مهمة ترمي إلى منح الفلسطينيين مؤسسات الدولة الحديثة حسب نموذج الصورة «الحضارية» التي تَسِم الغرب (Long 1990)، فإنهم كانوا يعنون في واقع الأمر دولة يجري تشكيل نمطها حسب القواعد النيوليبرالية الغربية على وجه التحديد.

تاريخ المعونات الغربية الموجّهة للفلسطينيين

تُعَدّ الدول أكبر الجهات المانحة من بين العديد من المانحين الذين يقدّمون المعونات للفلسطينيين.. وتقدّم حكومات هذه الدول المعونات سواء بطريق مباشر من خلال برامج المساعدات الثنائية، أو بطريق غير مباشر من خلال المؤسسات والمنظمات غير الحكومية المشتركة والمتعددة الأطراف. وقد صرف المانحون بمجموعهم ما يربو على ٣٠ مليار دولار دون بروز أي إشارة تدل على تراجُع التمويل الذي قدّموه (Tartir 2016). ومن بين هؤلاء المانحين، لا تزال الدول الغربية تتحكّم في إجراءات تقديم المعونات للفلسطينيين من النواحي المالية والسياسية والفكرية منذ العام ١٩٩٣ . وقد أتاح هذا التحكّم لتلك الدول ممارسة تأثير هائل على الفلسطينيين، ولا سيما بالنظر إلى انهيار النشاط الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة مع انطلاق عملية السلام على الفور، وذلك بسبب تشديد قبضة الاحتلال العسكري الإسرائيلي، والقيود الشاملة التي فرضتها إسرائيل على حرية الفلسطينيين في التنقل، وتسارع وتيرة بناء المستوطنات على أراضي الفلسطينيين التي سبق أن هُجِّروا منها. وكان هذا الأمر يعني أن المعونات التي يقدمها المانحون باتت تشكل شريان الحياة الذي يكفل بقاء الاقتصاد الفلسطيني، كما يسّر هذا الواقع للجهات المانحة الفرصة المواتية لممارسة تأثير لا نظير له على الفلسطينيين من خلال سلطة فلسطينية اعتمدت عليهم لتأمين التمويل لها.

ولم تكن المساعي التي بذلها المانحون في سبيل شراء دعم الفلسطينيين لعملية بناء السلام، بمعنى «عوائد السلام»، بالأمر الجديد الذي شهده العام ١٩٩٣ . بل كانت لهذه المساعي سوابق في السياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط قبل ذلك العام بزمن طويل. فعلى سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة تستخدم المعونات خلال حقبة السبعينيات من القرن الماضي كطريقة سعت من خلالها إلى شراء السلام في الشرق الأوسط، في الوقت ذاته الذي كانت تقدّم فيه التطمينات لإسرائيل حول أمنها (Lasensky 2004, 213). وكان هذا عبارة

عجزت مبادرة نوعية الحياة عن أن تكتسب زخمًا لأن إسرائيل كانت في ذلك الوقت تخشى من أن التنمية الاقتصادية التي يحظى بها الفلسطينيون قد تعزز مطالبهم بشأن نيل الاستقلال. كما فشلت هذه المبادرة في إحراز أي تقدّم لدى الفلسطينيين، الذين كانوا يخشون من أن التوصل إلى أي اتفاقية لا تتضمن حلًا سياسيًا لا يزيد عن أن يعزّز الوضع القائم الذي تشكّل بفعل احتلال الأرض الفلسطينية المحتلة واستعمارها على يد إسرائيل، وهي حيلة سياسية كان الغرض منها إحلال الاقتصاد محلّ السلام.

عن «تبادل أمني» نيوليبرالي، حيث كانت الولايات المتحدة تبدي الاستعداد لتقديم «سلع بديلة» لمختلف الجهات الفاعلة في الشرق الأوسط، وكان من شأن هذه السلع أن تحلّ محلّ التنازلات التي كان أحد الأطراف لا يبدي الاستعداد لتقديمها للطرف الآخر. وكان هذا الإجراء يُعَدّ نموذجًا ناجحًا لإحلال السلام بين مصر وإسرائيل في أواخر عقد السبعينيات من القرن الماضي، حيث اضطلعت المعونات التي قُدِّمت لمصر بدور رئيسي في ذلك التبادل (Lasensky 2004, 213). وعلى الرغم من أن إدارة كارتر تركت حقوق الفلسطينيين خارج دائرة مفاوضات السلام التي جرت بين إسرائيل مصر على نحو صريح، فقد بَذلت هذه الإدارة المحاولات التي رمت إلى التوصل إلى حل «لا يتّسم بسمة سياسية» لـ«القضية» الفلسطينية خلال العام ١٩٧٨ بتبنّي سياسة تقوم على أساس فكرة تقول إن الفلسطينيين «السعداء» الذين يحظون بفرص عمل، ووظائف ثابتة، وهيكلية إدارية تؤدي عملها بفعالية قد يُبدون استعدادهم للتفاوض في سبيل التوصل إلى تسوية، حتى وهم يقبعون تحت نير الاحتلال الإسرائيلي (Nakhleh 2004, 177).

وفي أواخر حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، بذلت إدارة ريغان مساعيها التي عُنيت بإيجاد حل سلمي من خلال ترويج المسائل الاقتصادية عوضًا عن الترويج لتسوية سياسية (Starr 1989, 4–5). ففي هذا المقام، حاولت الولايات المتحدة أن تروّج مصالحة سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين من خلال الإغراءات الاقتصادية التي كانت «من الناحية النظرية» منفصلة عن السياسة، وقد اقترحت هذه المصالحة للمرة الأولى تحت مسمى مبادرة «نوعية الحياة» خلال الفترة الواقعة بين العامين ١٩٨٣–١٩٨٤ (Nakhleh 2004, 177). وكانت إدارة ريغان تسعى إلى تحويل الاحتلال إلى أمر مستساغ على نحو يجعل الفلسطينيين يسلِّمون بالعيش في ظل الوضع القائم (Nakhleh 2004, 36).

وجاءت تلك المبادرة مغلَّفةً في لغة متخصصة تغلب عليها رطانة تكنوقراطية ولا تَسِمها سمة سياسية، وكان من شأن هذه اللغة أن تهيمن على الخطاب الذي يتناول تنمية الفلسطينيين عقب انطلاق عملية أوسلو. ومع ذلك، فقد عجزت مبادرة نوعية الحياة عن أن تكتسب زخمًا لأن إسرائيل كانت في ذلك الوقت تخشى من أن التنمية الاقتصادية التي يحظى بها الفلسطينيون قد تعزز مطالبهم بشأن نيل الاستقلال. كما فشلت هذه المبادرة في إحراز أي تقدّم لدى الفلسطينيين، الذين كانوا يخشون من أن التوصل إلى أي اتفاقية لا تتضمن حلًا سياسيًا لا يزيد عن أن يعزّز الوضع القائم الذي تشكّل بفعل احتلال الأرض الفلسطينية المحتلة واستعمارها على يد إسرائيل، وهي حيلة سياسية كان الغرض منها إحلال الاقتصاد محلّ السلام. وعلى الرغم من رفض المبادة من جانب الفلسطينيين والإسرائيليين معًا، فقد كُتب البقاء لمنطق «فصل السياسة» عن التنمية في دوائر صنع السياسات في الولايات المتحدة على هدي من الفكرة التي ترى أن «الاقتصاد قد يمثل السياسة في الضفّة الغربية وقطاع غزة، ولكن الحكومة الأميركية تستطيع، بل ويجب عليها، أن تسعى إلى الفصل بين الاثنين لغايات سياساتية» (Starr 1989, 38).

وفي مقابل المساعي التي بذلتها الولايات المتحدة في سبيل المحافظة على الوضع القائم في الأرض الفلسطينية المحتلة، قدّم المانحون العرب على مدى الفترة الممتدة من أواخر حقبة السبعينيات حتى حقبة الثمانينيات من القرن الماضي دعمًا ماليًا كبيرًا للفلسطينيين. ولم يكن هذا الدعم موجّهًا لضمان بقاء الفلسطينيين تحت نير الاحتلال العسكري الإسرائيلي فحسب، وإنما من أجل التصدي للاستعمار الاستيطاني الذي تنفّذه إسرائيل في الأرض الفلسطينية كذلك. وفي أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان من أجل استهداف منظمة التحرير

ومع تفكّك الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٩١ في نهاية المطاف، فقد زالت قوة مضادة منيعة كانت تقف في وجه مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل من المنطقة. وقد أتاح هذا الواقع مساحة لطرح رؤية غربية قادتها الولايات المتحدة لإرساء دعائم السلام في الشرق الأوسط. وأدى ذلك بصورة مباشرة إلى انطلاق عملية أوسلو للسلام، وهي عملية سينتهي المطاف بوقوعها تحت الهيمنة التي تمارسها إسرائيل والولايات المتحدة من الناحية السياسية، وتتعهّدها أوروبا من الناحية المالية، ويديرها البنك الدولي من الناحية المفاهيمية.

الفلسطينية في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، زاد الأثرياء الفلسطينيون من مقدار تمويلهم للمقاومة الفلسطينية (صمود الفلسطينيين) في وجه الحكم الإسرائيلي. وعلى هذا المنوال، شكّل الاتحاد السوفييتي قوة موازنة كان يُحسب حسابها لصالح العرب الذين كانوا يتصدون لمستعمِريهم السابقين في الغرب، ولصالح الفلسطينيين الذين كانوا يخوضون مواجهتهم مع إسرائيل، الحليف الإقليمي المقرَّب من الغرب. وشمل ذلك تقديم الدعم العسكري لجماعات «التحرير» الفلسطينية، التي كانت توسَم على أنها منظمات «إرهابية» في الغرب. وكان هذا الدعم المعتبر الذي قدّمه العرب والسوفييت للمقاومة الفلسطينية يتناقض تناقضًا صارخًا مع المقترحات الأميركية التي كانت ترمي إلى المحافظة على الوضع القائم من خلال إبقاء الفلسطينيين «سعداء» بمنحهم قدرًا معقولًا من «نوعية الحياة» تحت الاحتلال.

وقد شهدت المحاولة التي سعت إدارة ريغان من خلالها إلى الإبقاء على الوضع القائم في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة تغيّرًا عقب اندلاع الانتفاضة الأولى في أواخر العام ١٩٨٧، عندما غدت «المحافظة على السلام»، وليس الإبقاء على الوضع القائم على ما هو عليه، فجأةً هي الشغل الشاغل الذي استحوذ على الولايات المتحدة. وقد كان النجاح من نصيب الفلسطينيين، في ذلك الوقت، في تحدّي إسرائيل من خلال التعبئة الجماهيرية، بما فيها المظاهرات والمواجهات التي اندلعت مع الجيش الإسرائيلي في الشوارع، والمقاطعة الاقتصادية للبضائع الإسرائيلية والعزوف عن الوظائف التي كانت إسرائيل توفرها والامتناع عن دفع الضرائب للسلطات الإسرائيلية. وقد خلّفت هذه العوامل بمجموعها آثارًا وخيمة على اقتصاد إسرائيل (Gordon 2008, 154–164). كما ألحقت تلك المواجهات أضرارًا فادحة بسمعة إسرائيل على الصعيد الدولي، لأنها انتهجت سياسة القمع التي تقوم على استخدام العنف «القوة، والبطش والضرب»، ومنع التجول، وإغلاق المؤسسات الفلسطينية، وهدم المنازل واعتقال الآلاف (Rempel ٢٠٠٦). وكانت الانتفاضة الفلسطينية تسطّر النجاح تلو النجاح، مما دفع أركان الحكومة الإسرائيلية إلى التوصل إلى استنتاج مفاده أن وضع حد لهذه الانتفاضة ينبغي أن يحتل رأس سلم الأولويات لديهم. ولذلك، أبدت إسرائيل، في سياق المساعي التي بذلتها في سبيل احتواء الانتفاضة، انفتاحها على حين غرّة على التوجهات التي كانت الولايات المتحدة تقودها في السابق في سبيل شراء السلام.

وفي هذه الأثناء، كانت ديناميات القوى الدولية تشهد تغيّرات جذرية في أواخر عقد الثمانينيات من القرن الماضي، حيث بدأ الاتحاد السوفييتي يشهد تراجعًا سريعًا. وكان الاتحاد السوفييتي قد أطلق، خلال هذه الفترة، الإصلاحات التي شملت تقليص الدعم الذي كان يقدّمه في سابق عهده لحركات حرب العصابات على امتداد العالم والارتقاء بمستوى العلاقات مع إسرائيل. ومع تفكّك الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٩١ في نهاية المطاف، فقد زالت قوة مضادة منيعة كانت تقف في وجه مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل من المنطقة. وقد أتاح هذا الواقع مساحة لطرح رؤية غربية قادتها الولايات المتحدة لإرساء دعائم السلام في الشرق الأوسط. وأدى ذلك بصورة مباشرة إلى انطلاق عملية أوسلو للسلام، وهي عملية سينتهي المطاف بوقوعها تحت الهيمنة التي تمارسها إسرائيل والولايات المتحدة من الناحية السياسية، وتتعهّدها أوروبا من الناحية المالية، ويديرها البنك الدولي من الناحية المفاهيمية (Le More 2008, 109). وفي هذا المقام، أعادت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون شحذ منطق مبادرتيْ «نوعية الحياة» و«الفلسطيني السعيد» في سياق المحاولة التي بذلوها للمحافظة على الهدوء في منطقة

تحتل موقعًا حساسًا للغاية بالنسبة للمصالح الأميركية، وبالنسبة لحليفتهم المقرّبة، إسرائيل، كذلك. وقد شكّلت هذه العوامل بمجموعها الأساس الفلسفي الذي استندت إليه خطة التنمية التي أعدّها البنك الدولي في العام ١٩٩٣، والتي نشرها تحت عنوان «الاستثمار في السلام»، حيث غدت هذه الخطة تمثّل برنامج عمل للمعونات التي يقدّمها المانحون بعد اجتماع عُقد في شهر تشرين الأول ١٩٩٣ وضمّ العشرات من الدول والمؤسسات المانحة (World Bank 1993).

وقد غفل المانحون، بينما كانوا يعملون على المبادئ التي ارتكزت عليها النماذج السالفة التي أعدّتها الولايات المتحدة لتقديم المعونات للفلسطينيين، عن تحوّل فني شهده العام ١٩٩٣، حيث حلّت المعونات الإنمائية محلّ المساعدات الإنسانية. وكان هذا التحول يعني، من الناحية العملية، انتقال المانحين الذي كانوا يولون الأولوية للمساعدات المنقذة للحياة، من قبيل الغذاء والمياه النظيفة والمأوى في حالات الطوارئ والحماية من الأضرار، إلى مساعدات أطول في مداها وتُعنى بمساعدة الناس على إعادة بناء حياتهم وتأمين فرص العمل لهم وضمان سُبُل عيشهم، وإعداد خطة تكفل مستقبلًا أفضل لأُسَرهم (Gabaudan 2012). ومن الناحية المفاهيمية، كانت هذه التنمية تعتمد اعتمادًا كبيرًا على اجتراح حل سياسي يُكتب له البقاء لضمان قدر وافٍ من السلام والاستقرار لكي تبصر التنمية النور وتتحقق على أرض الواقع. ولكن اعتُمد توجّه له هدف صريح ينص على الاضطلاع بأنشطة التنمية في معزل عن السياسة وبناء السلام (Sayigh 2007, 9). وكان هذا التوجه يقوم في أساسه على افتراض بقيت له باقية في دوائر السياسة الأميركية وشقّ طريقه من حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، ويرى وجوب فصل السياسة عن الاقتصاد. وكان هذا التوجه يجد ما يسوّغه في فرضية تقول إن التنمية تشجع الظروف المواتية التي تُفضي إلى السلام. وحسبما ورد على لسان البنك الدولي في خطة «الاستثمار في السلام»، فإن «التسوية السياسية والسلام شرط ضروري، غير أنه لا يعد كافيًا، للتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية [الأرض الفلسطينية المحتلة]» (World Bank 1993, 13).

وقد أُعيدَ توجيه أبعاد الحكم الذاتي الفلسطيني توجيهًا جذريًا بما يتواءم مع هذا التحول. فقبل أوسلو، كان الإجماع الدولي يؤيد انسحابًا إسرائيليًا كاملًا من جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، كما كان يساند التطلعات الفلسطينية بإقامة دولتهم التي تنال استقلالها عن الحكم الإسرائيلي. وبعد أوسلو، أقصى المانحون الدوليون الذين كانوا يرعون عملية السلام القدس الشرقية من حسابات بناء السلام إلى حد كبير لأن إسرائيل كانت قد ضمّتها إلى إقليمها في أعقاب حرب العام ١٩٦٧، ولأن وضعها كان محلّ خلاف سياسي بالنسبة لحليفتهم إسرائيل. كما عزل المانحون «القضايا الخلافية» الأخرى، كالوضع النهائي للاجئين الفلسطينيين، إلى حد كبير وتركوها جانبًا، في الوقت الذي لم يقفوا فيه موقفًا جادًا لمواجهة بناء المستوطنات الإسرائيلية وضمّ الأراضي الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة على الإطلاق، بل سلّموا ضمنيًا في بعض الأحيان بهذا الأمر باعتباره «وقائع على الأرض». ومع بروز هذا التوجه الجديد، تُركت المستوطنات الإسرائيلية، ووضع القدس الشرقية و(إعادة) توطين اللاجئين الفلسطينيين دونما تحديد، وأُجِّلَت إلى حين الدخول في مفاوضات إضافية في سياق عملية السلام التي يرعاها المانحون الغربيون الذين لم يتحمسوا كثيرًا لمطالب الفلسطينيين التي تثير انزعاج إسرائيل. وكانت اتفاقية أوسلو يُحتَفى بها، طيلة هذا الوقت، باعتبارها مثالًا على ما يمكن لإحلال السلام أن ينجزه، وامتلكت إسرائيل القدرة على إعادة تعزيز أواصر شرعيتها الدولية في وقت كان ضرر ليس باليسير قد لحق بسمعتها (Turner 2012, 495).

تنفيذ السياسات النيوليبرالية المركزية

تشبه الهيكلية التي وضعها البنك الدولي لدولة فلسطينية جميع النماذج الأخرى التي تعتمد «وصفة واحدة تصلح لجميع الحالات»، والتي كانت المؤسسات المالية الدولية قد أعدّتها لدول العالم النامي خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي (Hickel 2012, 2014). وقد ركّزت القيم المعيارية الرئيسية التي استرشد بها البنك الدولي في الحالة الفلسطينية المغايرة على الأسواق المفتوحة، والاندماج الاقتصادي مع إسرائيل، والاندماج الاقتصادي الإقليمي، والتحرُّر المالي، و«الحكم الرشيد»، ودعم «الديمقراطية» (Amundsen et al. 2004; Hanieh 2011). وكانت نقطة البداية التي كان من الطبيعي أن ينطلق البنك الدولي منها باتجاه التغيير تكمن في العمل المباشر من خلال سلطة مركزية تمثّل «من الناحية النظرية» الشعب الذي تجري تنميته. وحسب الاصطلاحات المستخدمة في ميدان التنمية النيوليبرالية، كانت الضرورة التي تقتضي وجود السلطة الفلسطينية تقوم في أساسها على اعتقاد يقول إن تقديم السلع العامة تحت غطاء سياسي يستدعي وجود مركز واحد للسلطة، لكي يتولى المسؤولية عن الرقابة على الفصل المذكور آنفًا والتأكد من بقائه، وذلك بتوظيف هيكليتها التراتبية واحتكارها لضمان التنسيق

وبما أن المانحين يحافظون على ملاءة السلطة الفلسطينية في ظل الحكم العسكري الإسرائيلي، فإنه لا يمكن التقليل من شأن التأثير الذي يفرزونه عليها وعلى المجتمع الفلسطيني الذي يقبع تحت نير استعمار إسرائيل. فالنماذج التي «ينصحون» بها أكبر بكثير من كونها مجرد نصائح، بل إنها تشكّل السياسة الفلسطينية في واقع الأمر. ولذلك، فقد انتهى المطاف بالبنك الدولي، في إطار الدور الذي اضطلع به بصفته أحد أبرز صناع السياسات، إلى تحديد الإطار القانوني الذي ينظّم النشاط الاقتصادي الفلسطيني والعلاقات الاقتصادية التي تجمع فلسطين بإسرائيل.

الفعال والسيطرة والأداء الذي يتسم بكفاءته (Landau 1991, 6). وتتولى هذه السلطة إعداد هيكلية الشبكات اللازمة لتنفيذ السياسات المركزية واللامركزية من أجل تقديم السلع العامة لشعبها (Brinkerhoff 1996, 1498).

وكان واضعو السياسات في البنك الدولي وفي أوساط المانحين الغربيين، شأنهم شأن غيرهم من واضعي السياسات النيوليبراليين، يميلون إلى الاعتقاد بأن التحديث في الحالات القصوى، مثلما هو حال الفلسطينيين الذين يتّسمون بالعنف، كان يتطلب «شيئًا لا يقلّ عن إعادة تنظيم الدولة والمجتمع على نحو خاضع للتوجيه بغية إنجاز أهداف التنمية» (Mosse 2004a, 642). فبهذه الطريقة، يصبح في الإمكان استخدام الحياة الاجتماعية كأداة من خلال الأفكار التي تحركها السياسات (كلمات رنّانة)، من قبيل رأس المال الاجتماعي، أو المجتمع المدني أو الحكم الرشيد. وهذه أفكار تضع النظريات التي تتناول العلاقات بين المجتمع، والديمقراطية، والتخفيف من وطأة الفقر وتوسيع «نطاق التصميم المنطقي والهندسة الاجتماعية من الميدان الفني والاقتصادي إلى الميدان الاجتماعي والثقافي» (Duffield 2001, 9). وبذلك، يتحول التدخل الذي ينفذه المانحون إلى تدخّل شامل في مجتمع آخر، حيث يسعون إلى تصدير أشكال غربية من الحكم والتنظيم الاجتماعي إليه. وبناءً على ما تقدّم، أولى المانحون الأولوية لإنشاء سلطة فلسطينية تستطيع أن تفي بالرؤية السياسية التي كانوا يرتؤونها للفلسطينيين، في الوقت الذي كانت تدّعي فيه أن تدخّلها غير سياسي بطريقة أو بأخرى، وتدعي في أحوال ليست بالقليلة بأن الفلسطينيين كانوا هم من يتولون دفة هذا التدخل.

وفضلًا عن ذلك، ركّز المانحون الغربيون في مرحلة مبكرة على أن بناء المؤسسات الفلسطينية يُعَدّ مجالًا من المجالات الرئيسية ذات الأولوية، لأنهم أرادوا – على المستوى الفلسفي – أن يحولوا الأرض الفلسطينية المحتلة إلى دولة ليبرالية في وسعها أن تصبح «جمهورية أخلاقية» حسب المفهوم الذي يسوقه كانط، حيث تتوقف السلطة على الموافقة الحقيقية التي يُبديها مواطنوها المستنيرون (Kant 2007). وكان المانحون يعتقدون أن مثل هذا الكيان السياسي الفلسطيني قد يُبدي الاستعداد للعيش المشترك وفي وئام وانسجام مع إسرائيل، التي تُعَدّ في الأصل «جمهورية أخلاقية» لديها ميل طبيعي نحو السلام. وكان الاعتقاد الضمني الذي اعتقده المانحون يكمن في أنه كان ينبغي لهم أن يهيئوا الفلسطينيين الذين يتسمون بقدر أقل من التقدم للاستقلال عن إسرائيل على نحو محسوب ومخطط، للتأكد من أن الأرض الفلسطينية المحتلة تنعم بالنماء الاقتصادي، لا أن تشهد تراجعًا مفاجئًا حال انفصالها عن رقابة إسرائيل، وبالتالي تهدد أي تقدم نحو السلام.

وبما أن المانحين يحافظون على ملاءة السلطة الفلسطينية في ظل الحكم العسكري الإسرائيلي، فإنه لا يمكن التقليل من شأن التأثير الذي يفرزونه عليها وعلى المجتمع الفلسطيني الذي يقبع تحت نير استعمار إسرائيل. فالنماذج التي «ينصحون» بها أكبر بكثير من كونها مجرد نصائح، بل إنها تشكّل السياسة الفلسطينية في واقع الأمر. ولذلك، فقد انتهى المطاف بالبنك الدولي، في إطار الدور الذي اضطلع به بصفته أحد أبرز صناع السياسات، إلى تحديد الإطار القانوني الذي ينظّم النشاط الاقتصادي الفلسطيني والعلاقات الاقتصادية التي تجمع فلسطين بإسرائيل (Roy 1999, 68). بل إن بعضًا من جوانب هذا الدور قد سُنَّت في صورة قوانين فلسطينية. وتُعَدّ المادة ٢١ من القانون الأساسي الفلسطيني أحد الأمثلة البارزة على ذلك، حيث تعكس هذه المادة القيم المعيارية الرئيسية التي يسترشد

بها المانحون في بناء الدولة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك بنصّها على أن «يقوم النظام الاقتصادي في فلسطين على أساس مبادئ الاقتصاد الحر.»

التنمية باعتبارها هيمنة

يرتكز نموذج التنمية المطبّق في الأرض الفلسطينية المحتلة في أصوله على تكتيكات موغلة في القدم، حيث كان المعتدون يحتكمون إلى التبرير الذي تسوقه عبارة «القوى الجالبة للحضارة» لما فيه الخير العميم، وذلك لكي تحقق غاية أخرى تصبّ في مصلحتها هي دون غيرها، ونادرًا ما كانت هذه المصلحة تعود بالنفع على المنكوبين. وبناءً على ذلك، فقد افترض إدموند بورْك (Edmund Burke) في القرن الثامن عشر أن الإمبريالية البريطانية لم يكن لديها أهداف عدوانية، وإنما كانت لديها غاية نبيلة أسمى تتمثل في المساعدة في جلب الحضارة إلى الهمجيين، ولا سيما من خلال تعريضهم لـ«التجارة والمسيحية» على مدى فترة طويلة من الزمن (Bell 2016, 15). وهذا يمثل منطقًا سياسيًا غربيًا يُفصح عن حق، أو حتى عن واجب، أُلقِيَ على عاتق الدول «المتقدمة» التي نصَّبت نفسها بنفسها لإعادة تشكيل العالم على صورتها هي، ونفَّذت ذلك باسم المُثُل المختلفة المتصلة بها هي (Bell 2016, 6). وهذا هو المنطق نفسه الذي استُخدم بموجبه «بناء الديمقراطية»، في الزمن المعاصر، كغطاء على التدخّل الذي لجأ إلى العنف في المناطق الغنية بالموارد من العالم، كالعراق أو أفغانستان، حيث لم تفتأ التجارة تتبوّأ موقع الصدارة، مع الاستعاضة عن المسيحية بالهدف الذي يرمي إلى نشر الديمقراطية الليبرالية.

وعندما يجد الليبراليون الغربيون أنفسهم في مواجهة مع ثقافة مجتمع مختلف، فهم يُصدِرون حكمهم الثابت الذي لا يتزحزح على ذلك المجتمع من خلال «المفاهيم التي تشوبها نزعة التمركز حول الذات الأوروبية لما يعنيه اكتساب صفة إنسانية كاملة ولمجتمع يكتسي طابعًا مشروعًا، أو كلا هذين الأمرين معًا» (Bell 2016, 8). ففي هذا المقام، يكمن الحل الموصوف في «التحول المعرفي والعاطفي والسلوكي» من خلال الوصاية المتمرّسة التي يمارسها «المختصون» (Bell 2016, 33)، كالتكنوقراطيين الذين يعملون في البنك الدولي وغيره من وكالات التنمية التي «تقدّم المشورة» للفلسطينيين. وتبقى مُثُل التحديث على ما هي: «التحسين، وجلب الحضارة، والتنمية، والتحديث، ووضع الدستور، وإضفاء الطابع الديمقراطي، وتوطيد أركان الحكم الرشيد والحرية» (Bell 2016, 6). وفي أكثر الأشكال تطرّفًا، تُعَدّ الشعوب التي تتسم بـ«سِمة طفولية» أكبر هي نفسها المشكلة، حيث لا تملك القدرة على إنشاء نظام سياسي مستقر وتقدّمي والمحافظة عليه. ففي هذ الحالات، يجد التحول أو إعادة التنظيم الشامل ما يسوّغه. وتكمن النتيجة في قيام نظام مقرَّر سلفًا، ضمن إطار خطاب التنمية الليبرالية والنيوليبرالية، حيث ينقسم العالم إلى أولئك الذين يملكون المنطق ويحظون بالقدرة على حكم أنفسهم بأنفسهم، وأولئك الذين يحتاجون إلى التربية من أجل رفع مستواهم إلى المعايير المطلوبة (Bell 2016, 9).

وفي الواقع، لا يمثل هذا الواقع سوى حكومات قوية تمارس الهيمنة على الضعفاء وتنقل معتقداتها إليهم على نحو يخدم غاياتها. وهذا ما كانت الإمبراطوريات تفعله على الدوام ودأبت الإمبراطوريات الأوروبية في الغرب على فعله، حيث كانت تخفي «مظاهر الغزو والنهب والتوسع الإقليمي التي كانت تفوق غيرها في فجاجتها» تحت ذريعة نشر الحضارة التي تعود بالنفع على أولئك الذين كانوا يخضعون لحكمها (Bell 2016, 35). وبالتالي، فليس من قبيل المصادفة أن كلمة «ديمقراطية» تغيب عن التقارير الرئيسية التي يُعِدّها المانحون حول التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من الدور الرئيسي الذي تضطلع هذه التنمية به في تسويغ التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني، أو تأخير الاستقلال الذي يتطلع الفلسطينيون إليه، خوفًا مما قد يحدث إذا ما جرى إطلاق سراحهم «في مرحلة سابقة لأوانها» من الرقابة الديمقراطية التي تمارسها إسرائيل عليهم. وبناءً على ذلك، لا تظهر كلمتا «ديمقراطية» و«ديمقراطي» سوى مرتين في خضمّ ٥٠٠ صفحة من التحليل والتوصيات السياساتية وفيما مجموعه ١٨ تقريرًا صدر عن البنك الدولي في الفترة الواقعة بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٧ وقدّمها للجنة الاتصال المخصّصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدّمة للشعب الفلسطيني، حيث يجتمع أبرز المانحين لتقرير المعونة الثنائية الأطراف التي تقدَّم للفلسطينيين، وحيث يعمل البنك بصفته أمينًا يحدّد أجندة المعونات التي تشكّل مؤسسات السلطة الفلسطينية. وقد وردت هاتان الكلمتان في موضعين من تقرير يرصد آخر المستجدات، حيث صدر في شهر حزيران ٢٠١٠ ورُفع إلى لجنة الاتصال المذكورة. ويشير هذا التقرير إلى حكم المنظمات غير الحكومية في الأرض الفلسطينية المحتلة، دون أن يشير إلى حكم السلطة الفلسطينية (World Bank 2010). وفي هذا الإسقاط الناشز تلميح إلى مدى ضآلة انشغال المانحين وقلقهم الفعلي بالحكم الذاتي أو بالديمقراطية التي ينعم بها الفلسطينيون.

فبهذه الطريقة، أساء التكنوقراطيون الذين صمّموا السياسة الخاصة بالفلسطينيين فهم العلاقة التي تجمع إسرائيل بهم بصورة تامة، وعلى نحو حدا بهم إلى الافتراض بأن إسرائيل كانت بالفعل تعمل على تنمية الأرض الفلسطينية المحتلة بعد العام ١٩٦٧ (Starr 1989, 30). وقد وقع هؤلاء في هذا الخطأ بناءً على بيانات اقتصادية، من قبيل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، والتي بدا أنها تقيم الدليل على إنجاز تلك التنمية (Roy 1987, 59–60).

وفي وُسع النيوليبرالية، و«مهمة جلب الحضارة» التي ترتبط بها، أن تشكّل المنطق الإمبريالي الذي يقوم عليه الفكر السياسي الليبرالي (Pitts 2000, 296)، على الرغم من أنهما لا تقترن بالإمبريالية والهيمنة في جميع الأحوال، وبقي هذا المنطق هو المَعْلَم البارز الذي يجسّد الأيديولوجيا الإمبريالية على مدى وقت ليس بالقصير من القرن العشرين (Bell 2016, 40). فمن خلال التذرّع بالادعاء الذي يسوّق نشر الحضارة لما فيه منفعة الجميع، تُعاد تسمية الغزو الذي يرمي إلى تحقيق المكاسب على أنه غزو أخلاقي يصبّ في مصلحة أولئك الذين كانوا «محظوظين إلى درجة» أنهم كانوا جزءًا منه. وعلى أساس من هذه الذريعة، فقد غدت الليبرالية تملك القدرة على التعايش جنبًا إلى جنب مع عمل غير ليبرالي، من قبيل الاستعمار الذي ترعاه الدول ويتميز باعتماده إجراءات عنيفة في سرقة الموارد والغزو والاستعباد واستئصال شأفة الشعوب الأصلانية على الأراضي التي تسعى هذه الدول إلى غزوها (McNally 2014, 28).

وفي هذه الأثناء، لم يقرّ المستعمِرون على الإطلاق تقريبًا، إن هم أقرّوا أصلًا، بالمظالم التاريخية التي يمكن أنهم اقترفوها بحق المضطَهدين. وهذا يمثل «إنكارًا دائمًا» يستتر وراء المظهر السارّ الذي تطهر به مُثُل تُبديها الدول الغربية، من قبيل المهمة الجالبة للحضارة (Veracini 2010, 107). ولا تنفك هذه الدول تضفي طابعًا عقلانيًا على أعمالها وتعلّلها وتبرّرها حتى باتت في نهاية المطاف «تكتسي هالة طبيعية وصارت مقبولة، بل وفيها مسحة من الصلاح،» على الرغم من أن الاستعمار ينبغي أن يكون من أيسر أشكال الاضطهاد التي يمكن التعرّف عليها على امتداد العالم (Waziyatawin 2012, 172). وبناءً على ذلك، فنادرًا ما يقرّ التاريخ على الوجه الذي تكتبه الدول الغربية والأوساط الأكاديمية التي تدور في فلكها بالمظالم التاريخية التي وقعت على الشعوب الأصلانية، ويتناسى أن تلك الشعوب لم تتنازل يومًا عن سيادتها، وبدلًا من ذلك، فغالبًا ما يعيد هذا التاريخ تشكيل الغاية التي ينطوي عليها الأثر النهائي الذي يفرزه الاستعمار على أنها غاية صالحة (Gordon 2009, 59). فبهذه الطريقة، أساء التكنوقراطيون الذين صمّموا السياسة الخاصة بالفلسطينيين فهم العلاقة التي تجمع إسرائيل بهم بصورة تامة، وعلى نحو حدا بهم إلى الافتراض بأن إسرائيل كانت بالفعل تعمل على تنمية الأرض الفلسطينية المحتلة بعد العام ١٩٦٧ (Starr 1989, 30). وقد وقع هؤلاء في هذا الخطأ بناءً على بيانات اقتصادية، من قبيل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، والتي بدا أنها تقيم الدليل على إنجاز تلك التنمية (Roy 1987, 59–60)، وذلك في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تعزز، في واقع الأمر، نموها الاقتصادي من خلال اقتناص اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة وحرمانه من مقوماته ومقدّراته في إطار إجراءات تستهدف وأد التنمية فيها (Roy 1987, 1995, 1999). وهذه الإجراءات تقوّض قدرة الاقتصاد على النمو والتوسع وتضعِفه بمنعه من الوصول إلى المدخلات الأساسية التي تلزمه لتعزيز النمو على الصعيد الداخلي والاستفادة منه على مستوى يتجاوز مستوى بنيويا بعينه (Roy 1987, 56).

إعادة صياغة الاستعمار وتقديمه كما لو كان ضربًا من السلام

في هذه الأثناء، اضطلع هدفان يبدو تناقضهما في ظاهرهما بدور مهم في تصميم السياسات الجامعة والشاملة التي أعدّها المانحون للدولة الفلسطينية واقتصادها. وكان هذان الهدفان يتمحوران حول توطيد أركان الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني لكي يتسنى له أن يقلص من درجة اعتماده على الاقتصاد

وبينما كان صناع السياسة الغربيون يتصورون قيام اقتصاد فلسطيني يعتمد على النمو الذي تقوده الصادرات من أجل دفع نموذج التنمية وعملية السلام قُدمًا خلال الفترة التي تعقب إبرام اتفاقية أوسلو، فرضت إسرائيل بدلًا من ذلك سيطرتها على حدود الأرض الفلسطينية المحتلة بغية تقويض التجارة الفلسطينية، مما يدلّ على ميلها التاريخي نحو تعطيل الاقتصاد الفلسطيني وإبقائه في دائرة التخلف، وتقويض التمكين الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الإسرائيلي، في الوقت ذاته الذي يشجعان فيه على توخّي قدر أكبر من الاندماج الاقتصادي بين الدولتين. وكان هذا يعني أن:

> تعزيز شبكات البنية التحتية الإقليمية في الكهرباء والنقل والاتصالات وأنابيب البترول والغاز والمياه من شأنه أن يتيح الفرص المواتية لتقوية الاعتماد المتبادل والاقتصادات التي تستفيد من أوجُه التكامل ووفورات الحجم، والتي قد لا تتوفر أمام الأراضي المحتلة [الأرض الفلسطينية المحتلة] مع غياب هذا التعاون. (World Bank 1993, 14).

ويستند هذا المنطق إلى الأساس الذي يرسيه بناء السلام من خلال تبادُل السلع. وكان هذا يتضمن افتراضًا رئيسيًا مفاده أن إسرائيل لم تكن تريد بالفعل أن تبسُط حكمها على الأرض الفلسطينية المحتلة وأنها ستبدي الاستعداد لتفكيك استعمارها حالما تتبدّد مخاوفها الأمنية، كما كان يعكس الفرضية التي وضعها كبار صناع السياسات الغربيين منذ أمد بعيد، والتي يرون فيها أن الفلسطينيين يستفيدون اقتصاديًا من تعريضهم للاقتصاد الإسرائيلي الذي يفوق اقتصادهم ويسمو عليه (Starr 1989, 30).

وبناءً على ذلك، فمنذ أن استُهلَّت عملية أوسلو، دفع واضعو السياسات الغربيون الفلسطينيين إلى الدخول في اتحاد جمركي أقيمَ بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وقد أضفى هذا الواقع، الذي يُشار إليه ببروتوكول باريس، طابعًا رسميًا على إقامة اتحاد يجمع بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة ضمن منطقة اقتصادية موحدة لها عملة مشتركة (Israeli Ministry of Foreign Affairs 1994; B'Tselem 2011). وتتواصل إدارة التبادلات التجارية مع البلدان الأخرى عبر الموانئ البحرية والمطارات الإسرائيلية، أو عبر المعابر الحدودية التي تخضع لسيطرة إسرائيل، بين الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن ومصر، بحيث تضفي طابعًا رسميًا، وبموجب اتفاق يجري التوصل إليه، على حدود خارجية موحدة تقع تحت سيطرة إسرائيل. ووفقًا لهذا البروتوكول، كان من المتوقع أن تجمع إسرائيل ضرائب الواردات عن البضائع المتجهة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، كما كان يتعين عليها أن تحوِّل أيًا من ضرائب القيمة المضافة إلى السلطة الفلسطينية التي تحصّلها عن البضائع والخدمات التي تباع في إسرائيل وتخصَّص للاستهلاك في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك، فقد مُنِحت إسرائيل الحق في تحديد معدلات الضرائب التي تُفرض على البضائع المستوردة، وسُمح لها بأخذ نسبة إدارية معتبرة من تلك الأموال. وفضلًا عن ذلك، تستطيع إسرائيل أن تواصل تحديد ما يدخل إلى اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة وما يخرج منه قبل أن تحوّل تلك الضرائب، بناءً على تقديرها الحصري، إلى السلطة الفلسطينية. وقد تمثلت النتيجة في بروتوكول منح إسرائيل نفوذًا لا يُستهان به على السلطة الفلسطينية بالنظر إلى أن هذه الضرائب تشكّل، إلى جانب التمويل الذي يقدّمه المانحون الدوليون، نسبة كبيرة من الإيرادات الشهرية التي تحصّلها السلطة الفلسطينية، والتي عمدت إسرائيل إلى احتجازها في مناسبات عديدة عندما كان يخالجها الشعور بوجوب معاقبة السلطة الفلسطينية (UNCTAD 2011, 8).

وبينما كان صناع السياسة الغربيون يتصورون قيام اقتصاد فلسطيني يعتمد على النمو الذي تقوده الصادرات من أجل دفع نموذج التنمية وعملية السلام قُدمًا خلال الفترة التي تعقب إبرام اتفاقية أوسلو، فرضت إسرائيل بدلًا من ذلك سيطرتها على حدود الأرض الفلسطينية المحتلة بغية تقويض التجارة الفلسطينية، مما يدلّ على ميلها التاريخي نحو تعطيل الاقتصاد الفلسطيني وإبقائه في دائرة التخلف، وتقويض

التمكين الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة (Tartir and Wildeman ٢٠١٢). وعوضًا عن التصدي للقيود الإسرائيلية، اختار المانحون مساندة زعزعة اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة وإفشاله من خلال تأمين التمويل لجانب لا يُستهان به من العجز التجاري الهائل مع إسرائيل، والذي أصاب السلطة الفلسطينية وقطاع الخدمات الفلسطينية والأرض الفلسطينية المحتلة (Hever 2010, 145–146). وبناءً على ذلك، عمل المانحون، وبصورة مصطنعة، على تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح التي كان في وسع إسرائيل أن تنتزعها من الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يكمن أحد المحاور المركزية التي ينطوي عليها الاستعمار الاستيطاني في عمل الطرف المعتدي على انتزاع أكبر قدر ممكن من القيمة الاقتصادية من الشعب القابع تحت وطأة استعماره، في الوقت نفسه الذي يرحّلهم فيه عن أرضهم ويهجّرهم منها (Veracini 2007, 2013; Wolfe 2006, 2012). وقد أزاح هذا الوضع المسؤوليات المالية المترتبة على حكم الأرض الفلسطينية المحتلة عن كاهل إسرائيل، ولكنه ضمِن لها أن تتربّح منه، حيث بات الإبقاء على الوضع القائم الذي ينطوي على الاستعمار والحرمان والنزاع عوضًا عن السلام فعالًا من ناحية التكاليف المتمخضة عنه. ومع ذلك، بقيت السياسة التي انتهجها المانحون كما هي، بل وظلّت عصيّة على التغيير منذ العام ١٩٩٣ (Wildeman and Tartir 2014).

تجاهّل الأسباب والنتائج على وجه التحيد

منذ أن استُهلت عملية أوسلو، افترض صناع السياسات الغربيين أن اجتراح حل سياسي للاحتلال لم يكن يُعَدّ شرطًا مسبقًا تقتضيه الضرورة لكي يتحقق النمو الاقتصادي الفلسطيني. فتحت عنوان بناء السلام الليبرالي، خرج هؤلاء المانحون بفرضية مفادها أن علاقات السلام القائمة بين إسرائيل والفلسطينيين سوف تنشأ على نحو طبيعي من الظروف الإيجابية التي يتيحها برنامج التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكان من الآثار التي أفرزتها هذه المحاولة الواعية التي استهدفت إزاحة الطابع السياسي أن دفعت بالجهات الفاعلة التي تقدم المعونات إلى تعقيم اللغة التي كانت توظفها في وصف الأوضاع القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث نأت بنفسها عن استخدام المصطلحات الوصفية والدقيقة، من قبيل الفصل العنصري أو التطهير العرقي، وهي مصطلحات كان لا بد من ورودها من أجل فهم الظروف القائمة على أرض الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة (du Plessis et al. 2009).

فليس ثمة مكان لأسلوب الحقيقة والمصالحة على شاكلة جنوب أفريقيا في الأرض الفلسطينية المحتلة تحت الوصاية التي يمارسها المانحون الغربيون أو إقرار بالخطايا السالفة. فقد ركّز صناع السياسات التكنوقراطيون، الذين فضّلوا الظهور في مظهر طبيعي لا يكتسي سمة سياسية، على ما اعتبروه «حوارًا إيجابيًا»، وتجنّبوا الخوض في تبادل الاتهامات الهدّامة حيال الإجراءات التي نفذتها إسرائيل في سالف عهدها، وعملوا على تنحية القضايا الخلافية جانبًا، بدلًا من أن يركزوا على المنافع التي يمكن أن يجنيها كِلا الجانبين من خلال إحراز التقدم نحو إنجاز قدر أكبر من الاندماج الاقتصادي (World Bank 2012).

ولذلك، كان في وسع الكادر الليبرالي من صناع السياسات التكنوقراطيين، ومن خلال تعقيم الوقائع على هذا النحو، أن يخرجوا بتصور لنموذج يكفل تقديم المعونات وينظر إلى الفقر المستشري في المجتمع الفلسطيني باعتباره لا يربو على كونه «مشكلة فنية»، يمكن حلها عن طريق سياسة معدة إعدادًا مُحكمًا ولا تتسم بسِمة سياسية. وعمدت تلك الجهات الفاعلة الغربية التي تكفّلت بتقديم المعونات، خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، إلى عكس الأسباب والنتائج المترتبة عليها، وغدت تنظر إلى الفقر الذي يضرب المجتمع الفلسطيني باعتباره قضية رئيسية ينبغي إيجاد حل لها من أجل تعزيز السلام السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين – دون أن تنظر إلى الاحتلال العسكري والاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي اللذين كانا يُعدّان السبب الحقيقي الذي يقف وراء انتشار الفقر (Zimmerman 2007, 5). واختار مقدّمو المعونات، الذين سعوا تحديدًا إلى إقصاء السياسة من مجريات التنمية وعملية السلام، تجاهُل السبب الفعلي الذي يقف وراء استفحال النزاع واستشراء الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وبذلك، يعتقد مقدّمو المعونات التكنوقراطيون أن الفقر الذي يعصف بالأرض الفلسطينية المحتلة يمكن الحد منه والتخفيف من وطأته ببساطة من خلال تطبيق سياسة مُحكمة تتسم بحياديتها (وانتفاء السمة السياسية عنها)، وبعقلانيتها وموضوعيتها (Mosse 2004b, 3–4). وأقام هؤلاء التكنوقراطيون هذه الفرضية على أساس الاعتقاد الذي يرى أنه مما يصبّ في مصلحة كل حكومة رشيدة أن تتبنّى سياسة «مُحكمة» تؤمِّن السلع العامة وتقيم الأسواق المفتوحة أمام جميع المواطنين الذين ينضون تحت لواء حكمها. وبناءً على ذلك،

> يفضّل العاملون في ميدان التنمية أن يضعوا نُصب أعينهم الحلول الفنية للمشاكل الناشئة عن الفقر، من قبيل مشاريع الحراجة، أو إمدادات المياه النظيفة أو

ومع ذلك، يكشف التاريخ وبدرجة عالية من الثبات أن الحكومة لا تضع المصالح الفضلى لجميع الناس الذين تحكمهم في صلب عملها. وينسحب هذا الأمر بوجه خاص على حكومة ضالعة في الاستعمار الاستيطاني الذي تفرضه على جماعة من الناس الذين احتلت أرضهم بالقوة، والذين تطمع في الاستيلاء على أراضيهم لمصلحة من تعتبر أنهم رعاياها التابعون لها. فالأرض تُعَدّ شريان الحياة وعمادها في الاستعمار الاستيطاني في نهاية المطاف.

المكمّلات الغذائية. وينصح خبراء التنمية القادة الذين ينظرون إليهم على أنهم حكام مستبدّون ومُحْسِنون ويشيرون عليهم بتنفيذ هذه الحلول الفنية. ويقع هؤلاء الخبراء الدوليون في وهم يُظهِر لهم أن الفقر ليس سوى مشكلة فنية، حيث يحرفون الانتباه عن السبب الحقيقي الذي يقف وراءه، وهو السلطة المطلقة التي تمارسها الدولة دون رقابة على الفقراء الذين لا تمنحهم حقوقهم. ولا يُعَدّ الدكتاتوريون الذين يقدم الخبراء المشورة والنصح لهم الحل – بل هم أنفسهم المشكلة. (Easterly 2014)

وبالنسبة لهؤلاء التكنوقراطيين، لم تكن هناك من أجندة مخفية تقف وراء السياسة، ولا توجد مثل هذه الأجندة. وفي وسع المرء أن يأخذ سياسة التنمية على علّاتها وأن يطّلع عليها بحذافيرها في الوثائق الرسمية والبيانات العامة ومحاضر القرارات (Mosse 2004b, 3–4). وفي الوقت نفسه، فإن الكُتّاب المتخصصين في التنمية والذين يقترحون أن مجالًا من المجالات يعاني من بعض المعضلات السياسية «لا يخضعون بالضرورة لمقص الرقيب أو تُكمَّم أفواههم، ... بل سرعان ما تُرفَض تحليلاتهم وتُطرَح جانبًا باعتبارها لا فائدة مرجوّة منها (Ferguson 1994, 68).

ومع ذلك، يكشف التاريخ وبدرجة عالية من الثبات أن الحكومة لا تضع المصالح الفضلى لجميع الناس الذين تحكمهم في صلب عملها. وينسحب هذا الأمر بوجه خاص على حكومة ضالعة في الاستعمار الاستيطاني الذي تفرضه على جماعة من الناس الذين احتلت أرضهم بالقوة، والذين تطمع في الاستيلاء على أراضيهم لمصلحة من تعتبر أنهم رعاياها التابعون لها. فالأرض تُعَدّ شريان الحياة وعمادها في الاستعمار الاستيطاني في نهاية المطاف (Wolfe 2006, 387). وفضلًا عن ذلك، فغالبًا ما كانت الليبرالية ونسختها المعاصرة المتمثلة في النيوليبرالية الوصيفتان اللتان تخدمان الإمبريالية الغربية التي تتّسم بنزعتها التدميرية وميلها إلى الاستبداد على الرغم من معظم العناصر التقدمية التي تسمها (Bell 2016; Pitts 2000; McNally 2014). فببسيط العبارة، لا يملك التكنوقراطيون النيوليبراليون القدرة على التأقلم والتكيّف من ناحية مفاهيمية مع «أوجُه انعدام العقلانية» التي يتصف الاستعمار الكولونيالي بها، ولا سيما من جانب دولة غربية وليبرالية على شاكلة إسرائيل، حيث تسعى الحكومة بلا كلل ولا ملل إلى حرمان أفراد السكان الذين يخضعون لحكمها من السلع العامة والأسواق المفتوحة من أجل تفتيت عرى الترابط بينهم وتشتيتهم. ولا يملك هؤلاء التكنوقراطيون القدرة على تصوُّر الإمكانية التي ترى أن الحياد يُعدّ سمة بارزة من إيمانهم المتأصل في «السلطة التي لا تكتسب طابعًا شخصيًا»، التي تتبوأ موقع الصدارة في الدولة النيوليبرالية (McNally 2014, 15). وقد كبّدت أوجه القصور التي اعترت هؤلاء التكنوقراطيين والطبيعة التي تتميز بها النيوليبرالية، والتي تعمل يدًا بيد مع الاستعمار الاستيطاني ولا تتصدى له ولا تتحداه، الفلسطينيين وعملية السلام في الشرق الأوسط بعمومها تكلفة باهظة.

الخلاصة: النيوليبرالية باعتبارها وصيفة الاستعمار الاستيطاني

لم تزِد عملية أوسلو، في أكثر صورها المتفائلة، عن أن تقدّم للفلسطينيين غير المزيد من الاحتلال الاستعماري، الذي غُلِّف في غلاف الليبرالية وظهر في مظهرها. ولم يكن العنصر الليبرالي التعاوني الذي شملته هذه العملية يُقصد به أن يكون وجهًا من وجوه الترابط بين طرفين متساويين على الإطلاق، بل كان يرمي إلى تأسيس اعتماد متبادل لا يقوم على المساواة، بمعنى «حالة

اختار المانحون أن يتجاهلوا السياق التاريخي الفعلي الذي يرِد النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني فيه. وفي هذه الأثناء، اغتصب هؤلاء المانحون من الفلسطينيين قيادة دفة عملية التنمية التي تخصّهم وحقهم في تقرير هيكلية مؤسساتهم وبنيتها، وكل ذلك في وقت عمدوا فيه إلى تفضيل إسرائيل على الفلسطينيين في هذا النزاع. وقد امتلك المانحون، في العديد من المناسبات، الجرأة للتصرف كما لو كان الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة «محظوظين إلى حد» يسّر لهم الانتفاع من الحكم الإسرائيلي عقب احتلاله لأرضهم في العام ١٩٦٧.

ثابتة وغير متكافئة من الاعتماد المتبادل» (Nye 1990, 158). وتحتفظ إسرائيل، ضمن هذه المنظومة، برجحان كفة قوتها على كفة الفلسطينيين، ولكن كان من المفترض، في إطار الخطاب النيوليبرالي، أن يستفيد كل طرف على الأقل من التعاون، وكان من شأن ذلك أن يؤدي إلى إقامة السلام بين الطرفين عندما يدركان أن ما كانا سيكسبانه من هذا التعاون يفوق ما يجنيانه من النزاع الذي يشوبه العنف. ويبقى السؤال المفتوح حول مدى فهم صناع السياسات للنطاق الكامل لانعدام التكافؤ المذكور على وجه الدقة، أو لسياسات الاستعمار الاستيطاني التي تنفذها إسرائيل منذ أمد بعيد، ولا سيما في أوساط صناع السياسات النيوليبراليين الذين وضعوا ثقتهم في عملية أوسلو.

وبصرف النظر عما تقدَّم، فقد تمثلت النتيجة في أن المانحين ساعدوا على إضفاء طابع رسمي على العلاقة الاستعمارية غير المتكافئة من خلال حملهم لواء الاتفاقيات، من قبيل بروتوكول باريس الذي أفضى إلى توطيد أركان العلاقة التي تفتقر إلى التكافؤ على نحو صارخ بين إسرائيل والفلسطينيين وقنَّنها (Gerster and Baumgarten 2011, 11). وقد رسّخ هذا الوضع الترتيبات التجارية التي انعدمت المساواة فيها إلى حد كبير، مما أفضى إلى إعادة اختراع غزو الأرض الفلسطينية المحتلة وتقديمه في صورة اتحاد شامل وإخفاء الاحتلال العسكري ذي النزعة التدميرية في اللغة الليبرالية التي واكبت بناء السلام. وقد منح هذا الوضع الاحتلال صفة شرعية جديدة وأتاح لإسرائيل أن تبسُط سيطرتها التامة على الفلسطينيين وعلى اقتصادهم في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولم يغير هذا الوضع شيئًا من مصفوفة السيطرة الاستعمارية الاستيطانية التي تمارسها إسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث بقيت هذه المصفوفة – حتى مع التعديل الذي طرأ على تكتيكاتها مع مرور الوقت – ثابتة من الناحية الإستراتيجية وتضرب جذورها في المرة الأولى التي طُرد فيها الفلسطينيون من أراضيهم وديارهم في العام ١٩٤٨ (Pappe 2006; Masalha 2012). وقد حصل هذا الامر لأن التوجه الذي اعتمدته الجهات الفاعلة الغربية التي تقدّم المعونات كان قد أُخرج من سياقه ومن إطاره التاريخي، حيث تجاهل إجراءات الاستعمار الاستيطاني التي تفرضها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية التي تقع في صلب أي نزاع وتمثل أزمة إنسانية طال أمدها على مدى عقود من الزمن. وقد كان في مقدور صناع السياسة الغربيين، من خلال تغافلهم عن الواقع القائم وعملهم على وقائع بديلة، أن يواصلوا مشاريع التنمية النيوليبرالية التي لم تكن تتناسب البتّة مع وضع يسوده النزاع ويتشكّل بفعل الاستعمار الاستيطاني. كما عجزت الجهات الفاعلة النيوليبرالية، التي مثّلت العلامة الفارقة في هذه الأنطولوجيا الشمولية، عجزًا كاملًا عن تخيُّل أن إحدى نظيراتها الديمقراطية الليبرالية، وهي إسرائيل، قد تكون ضالعة في إجراءات الحرمان التي تتنافى مع الليبرالية في صميمها، حيث تُعد هذه الإجراءات صفة متأصّلة في الاستعمار الاستيطاني وملازمة له، على الرغم من أنها كانت تجسّد الشكليات الخارجية التي تَسِم دولها/إمبراطورياتها في الغرب وتبرِز خصائصها المتميزة.

وبناءً على ذلك، فضمن هذا الواقع البديل الذي تنتفي السمة السياسية عنه، اختار المانحون أن يتجاهلوا السياق التاريخي الفعلي الذي يرِد النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني فيه. وفي هذه الأثناء، اغتصب هؤلاء المانحون من الفلسطينيين قيادة دفة عملية التنمية التي تخصّهم وحقهم في تقرير هيكلية مؤسساتهم وبنيتها، وكل ذلك في وقت عمدوا فيه إلى تفضيل إسرائيل على الفلسطينيين في هذا النزاع. وقد امتلك المانحون، في العديد من المناسبات، الجرأة للتصرف كما لو كان الفلسطينيون في الأرض

الفلسطينية المحتلة «محظوظين إلى حد» يسّر لهم الانتفاع من الحكم الإسرائيلي عقب احتلاله لأرضهم في العام ١٩٦٧، مثلما كان يجب عليهم أن يُبدوا الامتنان للتدخل الغربي في تنمية أرضهم الفلسطينية المحتلة، وتمكينهم من قطع شوط أطول من التقدم والتنعّم بالثراء. وفي هذا السياق، فقد أقدم هؤلاء المانحون على مخالفة مبادئ الممارسات الفضلى في التنمية، والتي كان معظمهم قد اتفقوا عليها، مثل إعلان باريس (٢٠٠٥) وبرنامج عمل أكرا (٢٠٠٨)، ناهيك عن النصائح التحذيرية التي جاء بها مبدأ «عدم إلحاق الضرر» الذي ينظم التدخل في وضع يشوبه النزاع (Anderson 1999; OECD 2008, 2010). ونتيجةً لذلك، تمكنت إسرائيل من الاستفادة من الترتيبات الاقتصادية وترتيبات المعونة التي أفرزتها عملية السلام، مما أتاح لها أن تحسّن وضعها الاقتصادي بصورة ملموسة بعدما أجبرتها الانتفاضة الفلسطينية الأولى على الدخول في عملية السلام في العام ١٩٩٣. كما امتلكت إسرائيل القدرة على تجاهل الالتزامات التي رتّبتها الاتفاقية عليها تجاه الفلسطينيين إلى حد بعيد، وزادت من وتيرة تشييد مستوطناتها في الأرض الفلسطينية المحتلة على نحو دراماتيكي، بينما تولى المانحون دفع الفاتورة المترتبة على إبقاء الفلسطينيين تحت الاحتلال، وبوجه أتاح لإسرائيل التربّح منه.

وربما كان الفلسطينيون على صواب عندما امتنعوا خلال حقبة الثمانينيات من القرن الماضي عن الدخول في أي اتفاقية لم تكن تتضمن حلًا سياسيًا للاحتلال خوفًا من أنه قد يفضي إلى تعزيز الوضع القائم الذي يميز احتلال إسرائيل واستعمارها للأرض الفلسطينية المحتلة. فقد كانت هذه الاتفاقية تمثل حيلة سياسية كان الغرض منها إحلال الاقتصاد محل السلام. وقد فعل نموذج التنمية الذي اجترحه أوسلو ذلك بحذافيره، وغدا النظام الاستعماري الذي تطبقه إسرائيل في هذا الوقت راسخ الجذور ويكبّد السكان الفلسطينيين الأصلانيين تكلفة اجتماعية ورأسمالية لا قِبل لهم بها. وبهذه الطريقة، يعمل التوجه النيوليبرالي الذي اعتمده المانحون بالتساوق والتناغم مع الاستعمار الاستيطاني الذي تنفذه حليفتهم الغربية إسرائيل على حساب الفلسطينيين. ومع أنه قد يكون من غير المألوف أن نرى عددًا ليس بالقليل من الدول المختلفة التي تسهم في رفد مشروع استعماري، فإن هذا أبعد من أن يكون الحالة الأولى من نوعها التي تعمل فيها الليبرالية كما لو كانت وصيفة للاستعمار وخادمة له. ويبدو أن حالة الأرض الفلسطينية المحتلة لا تمثل سوى شكل مغاير لهذه العلاقة.

(ترجمه عن الإنجليزية: ياسين السيد)

الهوامش

١. يودّ المؤلف أن يعرب عن شكره وتقديره لمتحنيه الخارجيين، الدكتور آدم هنية من كلية الدراسات الشرقية والإفريقية، والدكتور ويليام غالويس من جامعة إكسيتر، على المساعدة التي قدّماها له في وضع الأساس الذي تقوم عليه الفرضية التي يطرحها في هذا الفصل.

المصادر

- Amundsen, Inge, George Giacaman, and Mushtaq Husain Khan. 2004. *State Formation in Palestine: Viability and Governance During a Social Transformation*. London and New York: Routledge.
- Anderson, Mary B. 1999. *Do No Harm: How Aid Can Support Peace—Or War.* Boulder, CO: Lynne Rienner.
- B'Tselem. 2011. "The Paris Protocol." B'Tselem: The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, January 1. http://www.btselem.org/freedom_of_movement/paris_protocol.
- Bell, Duncan. 2014. "What Is Liberalism?" *Political Theory* 42 (6): 682–715.
- Bell, Duncan. 2016. "The Dream Machine: On Liberalism and Empire." *In Remaking the World: Essays on Liberalism and Empire*. Princeton: Princeton University Press.
- Brinkerhoff, Derick W. 1996. "Coordination Issues in Policy Implementation Networks: An Illustration from Madagascar's Environmental Action Plan." *World Development* 24 (9): 1497–1510.
- Davies, William. 2017. "What Is 'Neo' About Neoliberalism?" *New Republic*, July 13. https://newrepublic.com/article/143849/neo-neoliberalism.
- Doyle, Michael W. 1983. "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs." *Philosophy & Public Affairs* 12 (3): 205–235.
- Duffield, Mark R. 2001. *Global Governance and the New Wars: The Merging of Development and Security.* London and New York: Zed Books; Distributed in the USA exclusively by Palgrave.
- du Plessis, Max, Fatmeh El-Ajou, Victor Kattan, Michael Kearney, John Reynolds, Rina Rosenberg, Iain Scobbie, and Virginia Tilley. 2009. *Occupation, Colonialism, Apartheid? A Re-assessment of Israel's Practices in the Occupied Palestinian Territories Under International Law.* Cape Town: Human Sciences Research Council.
- Easterly, William. 2014. "The New Tyranny." *Foreign Policy,* March 10. http://www.foreignpolicy.com/articles/2014/03/10/the_new_tyranny.
- Ferguson, James. 1994. *The Anti-politics Machine: "Development," Depoliticization, and Bureaucratic Power in Lesotho*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Gabaudan, Michel. 2012. "From Emergency Aid to Development Aid: Agencies Are Failing to Connect." *The Guardian*, January 19, sec. Global Development. http://www.theguardian.com/global-development/poverty-matters/2012/jan/19/humanitarian-aid-development-assistance-connect.
- Gerster, Karin, and Helga Baumgarten. 2011. "Palestinian NGOs and Their Cultural, Economic and Political Impact in Palestinian Society." Rosa Luxemburg Foundation. http://www.palestine.rosalux.org/news/38136/palestinian-ngos.html.
- Gordon, Neve. 2008. *Israel's Occupation*. Berkeley: University of California Press.
- Gordon, Todd. 2009. "Canada, Empire and Indigenous People in the Americas." *Socialist Studies/Études Socialistes* 2 (1): 47–75. http://socialiststudies.com/article/view/23795.
- Hanieh, Adam. 2011. "Development as Struggle: Confronting the Reality of Power in Palestine." In *Development in the Occupied Palestinian Territory*. Ramallah, Palestine: Birzeit University.
- Harvey, David. 2007. "Neoliberalism as Creative Destruction." *The Annals of the American Academy of Political and Social Science* 610 (1): 21–44.
- Hever, Shir. 2010. *The Political Economy of Israel's Occupation: Repression Beyond Exploitation*. London: Pluto Press.
- Hickel, Jason. 2012. "The World Bank and the Development Delusion." *Al Jazeera,* September 27. http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2012/09/201292673233720461.html.
- Hickel, Jason. 2014. "The Death of International Development." *Al Jazeera,* November 20. http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/11/death-international-developmen-201411199142665228 5.html.
- Israeli Ministry of Foreign Affairs. 1994. "Gaza-Jericho Agreement Annex IV-Economic Protocol." Government Ministry—Foreign Policy. Israeli Ministry of Foreign Affairs, April 29. http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/guide/pages/gaza-jericho%20agreement%20annex%20iv%20-%20economic%20protoco.aspx.
- Kant, Immanuel. 2007. *Perpetual Peace*. Minneapolis: Filiquarian Publishing, LLC.
- Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye. 1987. "Power and Interdependence Revisited." *International Organization* 41 (4): 725–753.
- Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye. 1998. "Power and Interdependence in the Information Age." *Foreign Affairs,* September 1. http://www.foreignaffairs.com/articles/54395/robert-o-keohane-and-joseph-s-nye-jr/power-and-interdependence-in-the-information-age.
- Landau, Martin. 1991. "On Multiorganizational Systems in Public Administration." *Journal of Public Administration Research and Theory* 1 (1): 5–18.
- Lasensky, Scott. 2004. "Paying for Peace: The Oslo Process and the Limits of American Foreign Aid." *Middle East Journal* 58 (2): 210–234.

- Starr, Joyce. 1989. "Development Diplomacy: U.S. Economic Assistance to the West Bank and Gaza." Policy Papers 12. Washington Institute for Near East Policy. http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/development-diplomacy-u.s.-economic-assistance-to-the-west-bank-and-gaza.
- Tartir, Alaa. 2016. "How US Security Aid to PA Sustains Israel's Occupation." *Al Jazeeera*, December 2. http://www.aljazeera.com/indepth/features/2016/11/security-aid-pa-sustains-israel-occupation-161103120213593.html.
- Tartir, Alaa, and Jeremy Wildeman. 2012. "Persistent Failure: World Bank Policies for the Occupied Palestinian Territories." *Al Shabaka*, October 9. http://al-shabaka.org/node/513.
- Turner, Mandy. 2012. "Completing the Circle: Peacebuilding as Colonial Practice in the Occupied Palestinian Territory." *International Peacekeeping* 19 (4): 492–507.
- UNCTAD. 2011. "Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory." Note by the UNCTAD Secretariat. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development. http://unctad.org/en/docs/tdb58d4_en.pdf.
- Veracini, Lorenzo. 2007. "Settler Colonialism and Decolonisation." *Borderlands E-Journal* 6 (2). http://www.borderlands.net.au/vol6no2_2007/veracini_settler.htm.
- Veracini, Lorenzo. 2010. *Settler Colonialism: A Theoretical Overview*. Houndmills, Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan.
- Veracini, Lorenzo. 2013. "The Other Shift: Settler Colonialism, Israel, and the Occupation." *Journal of Palestine Studies* 42 (2): 26–42.
- Waziyatawin. 2012. "Malice Enough in Their Hearts and Courage Enough in Ours: Reflections on US Indigenous and Palestinian Experiences Under Occupation." *Settler Colonial Studies* 2 (1): 172–189.
- Wildeman, Jeremy, and Alaa Tartir. 2014. "Unwilling to Change, Determined to Fail: Donor Aid in Occupied Palestine in the Aftermath of the Arab Uprisings." *Mediterranean Politics* 19 (3): 431–449.
- Wolfe, Patrick. 2006. "Settler Colonialism and the Elimination of the Native." *Journal of Genocide Research* 8 (4): 387–409.
- Wolfe, Patrick. 2012. "Purchase by Other Means: The Palestine Nakba and Zionism's Conquest of Economics." *Settler Colonial Studies* 2 (1): 133–171.
- World Bank. 1993. *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace*. Washington, DC: World Bank.
- World Bank. 2010. *West Bank and Gaza Update*. Washington, DC: World Bank.
- World Bank. 2012. "Towards Economic Sustainability of a Future Palestinian State: Promoting Private Sector—Led Growth." Report No. 68037-GZ. http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/GrowthStudyEngcorrected.pdf.
- Zimmerman, Robert A. 2007. "The Determinants of Foreign Aid." OECD. http://www.oecd.org/dev/40699467.pdf.
- Le More, Anne. 2008. *International Assistance to the Palestinians After Oslo*. London and New York: Routledge.
- Long, Norman. 1990. "From Paradigm Lost to Paradigm Regained? The Case for an Actor-Oriented Sociology of Development." *European Review of Latin American and Caribbean Studies* 49 (December): 3–24.
- Masalha, Nur. 2012. *Expulsion of the Palestinians: The Concept of 'Transfer' in Zionist Political Thought, 1882–1948*. Washington, DC: Institute for Palestine Studies.
- McNally, David. 2014. "The Blood of the Commonwealth." *Historical Materialism* 22 (2): 3–32.
- Mosse, David. 2004a. "Is Good Policy Unimplementable? Reflections on the Ethnography of Aid Policy and Practice." *Development and Change* 35 (4): 639–671.
- Mosse, David. 2004b. *Cultivating Development: An Ethnography of Aid Policy and Practice*. London: Pluto Press.
- Nakhleh, Khalil. 2004. *The Myth of Palestinian Development: Political Aid and Sustainable Deceit*. Jerusalem: PASSIA.
- Nye, Joseph S. 1990. "Soft Power." *Foreign Policy* 80 (October): 153–171.
- OECD. 2008. "The Paris Declaration on Aid Effectiveness and the Accra Agenda for Action." http://www.oecd.org/dac/effectiveness/34428351.pdf.
- OECD. 2010. *Do No Harm—International Support for Statebuilding*. Paris: OECD.
- Pappe, Ilan. 2006. *Ethnic Cleansing of Palestine*. Oxford: Oneworld Publications.
- Pitts, Jennifer. 2000. "Empire and Democracy: Tocqueville and the Algeria Question." *Journal of Political Philosophy* 8 (3): 295–318.
- Rempel, Terry. 2006. "Palestinian Refugees in the West Bank and the Gaza Strip." Folder. Forced Migration Online. http://www.forcedmigration.org/research-resources/expert-guides/palestinian-refugees-in-the-west-bank-andthe-gaza/alldocuments.
- Rosecrance, Richard N. 1986. *The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World*. New York: Basic Books.
- Roy, Sara. 1987. "The Gaza Strip: A Case of Economic De-development." *Journal of Palestine Studies* 17 (1): 56–88.
- Roy, Sara. 1995. *The Gaza Strip: The Political Economy of De-development*. Washington, DC: Institute for Palestine Studies.
- Roy, Sara. 1999. "De-development Revisited: Palestinian Economy and Society Since Oslo." *Journal of Palestine Studies* 28 (3): 64–82.
- Said, Edward. 1993. "The Morning After." *London Review of Books*, October 21.
- Sayigh, Yezid. 2007. "Inducing a Failed State in Palestine." *Survival* 49 (3): 7–39.